"كفاءة جهود شبكة الآمان الاجتماعي في تدعيم حق العمل للفئات الفقيره "

"Efficient efforts of Social safety network in

Supporting the right of work for Poor's"

ضمن مقتضيات الحصول علي درجه الدكتوراه

كليه الخدمه الإجتماعيه – جامعه حلوان

إعداد

الباحثه : أميره محمد محمود محمد فايد

المدرس المساعد

بالمعهد العالي للخدمه الإجتماعيه بالقاهره

٢٠١٤م

(١) "مقدمه الدراسة"

(٢) الفقر مشكله قديمه كانت ولا زالت هي الشغل الشاغل للبشريه ورغم جهود المصلحين والمفكرين لإيجاد حل لها إلا أن المشكله لاتزال قائمه وإنعكاستها علي البناء الآجتماعي واضح في إنتشار ثقافه الإستهلاك وإضمحلال ثقافه الإنتاج وعلي أساس ذالك يعجز الإنسان عن تحقيق نموه وتقدمه(١) ، لذلك فقد تعددت المؤشرات الدالة على زيادة مشكلة الفقر في مصر والتي برزت في تدني مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية للفئات الفقيرة والتي تشكل أكثرية السكان نسبة كبيرة من الفئات الاجتماعية في مصر دون خط الفقر وهذا ما تؤكده التقديرات حيث تشير إلى إرتفاع نسبة الفقر في مصر (٢)

(٣) حيث أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن زياده معدل الفقر في مصر إلى ٢٦.٣% من إجمالي السكان وفقا لمقياس الفقر القومي خلال عام (٢٠١٢ -٢٠١٣) مقابل ٢و٢٥% في العام السابق له عام (٢٠١٠ - ٢٠١١) (٣)

(٤) ولا شك أن الشعور بالطمأنينة عند الإنسان غاية أساسية منذ القدم حيث يحاول الإنسان الإبتعاد عن مواطن التهديد والخطر ويعمل على الإحتماء بالجهات التي تبعد عنه أخطار الطبيعة الجارفه أو تهديد الحيوان المفترس، فالشعور بالطمأنينة في المجتمع هو ما يطلق عليه الأمن الاجتماعي وعلى وجهة أدق فإن الأمن الاجتماعي هو شعور الأفراد في المجتمع بالطمأنينة والحماية بالنسبة للأخطار الاجتماعية التي قد يتعرضون لها(٤) .

(٥) فقد أصبح موضوع زيادة عدد العاطلين عن العمل وخاصة في الدول الصناعية جانباً من جوانب الأزمات الاقتصادية التي تواجهها وما صاحب ذلك من مظاهرات و اعتراضات من قبل العمال المتضررين من زيادة نسبة البطالة وعائلتهم وكذلك من قبل المجتمع ككل الذي تأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أزمة البطالة (٥) .

(٦) حيث كشف الجهاز المركزي للتقنية والإحصاءات عن إرتفاع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣ م لتصل إلى ١٣.٢% بعد إنضمام ١٧٠ ألف إلى العاطلين نتيجة لتباطؤ في الأنشطة الاقتصادية بشكل عام ، وسجلت نسبة البطالة في مصر ١٣% من الربع الأخير من ٢٠١٢ م بينما بلغت ٩.١% في الربع الأول من عام ٢٠١٢م (٦) .

(٧) فالبطالة تعتبر بين الأسباب الرئيسية لأشد الصعوبات التي تواجه الضمان الاجتماعي فهي تزيد في الإنفاق على مختلف أنواع المنافع الضمانية وتقلل في الوقت نفسه من العوائد المحصلة عن طريق الإشتراكات الضمانية المترتبة على دخل العاملين.

(٨) ومن هنا يعتبر الحق في العمل والتوظيف المنتج من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان باعتباره حق إقتصادي وإجتماعي مزدوج لأن العمل المنتج ليس مجرد حق إقتصادي يساعد على توفير الدخل فحسب بل هو في نفس الوقت حق إجتماعي أساسه حماية الإنسان من حالة التعطل التي تؤثر على وضعيته الإجتماعية وتؤثر سلبًا على معنوياته(٧)

(٩) وتحقق مهنة الخدمة الاجتماعية أهدافها بواسطة طرقها المختلفة وتعد طريقة تنظيم المجتمع واحدة من الطرق العلمية لمهنة الخدمة الاجتماعية حيث تسهم في علاج

المشكلات داخل المجتمع من خلال الإعتماد على عدد من الأساليب والمداخل العلمية الحديثة الإستراتيجيات المهنية التي تمكنها من التعامل مع جميع المشكلات(٨) .

(١٠) حيث تسعى طريقة تنظيم المجتمع إلى مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع المدني والحد من آثارها الضارة على مكوناته ومن هذه المشكلات مشكلة الفقر بإعتبارها إحدى المشكلات التي تعكس وجود فجوة ما بين الأغنياء والفقراء وحق هؤلاء الفقراء في نصيب عادل من الثروة يواجهون من خلاله أعباء الحياة من (مأكل – مشرب – مسكن أمن) وتبنت الجهود الأولى لطريقة تنظيم المجتمع العمل على إستصدار تشريعات تعمل على حماية الفقراء وضمان رعايتهم سواء ما يتصل منها بالمساعدات الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي أو غير ذلك من القوانين والتشريعات التي تكفل ولو الحد الأدنى من الرعاية للفقراء(٩).

(١١) لذا فطريقة تنظيم المجتمع تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال اعتمادها على أجهزة مختلفة هذه الأجهزة تعمل فيما بينها لتكوين شبكة لتحقيق الأمن الاجتماعي داخل المجتمع كشبكة الأمان الاجتماعي ، حيث تمثلت شبكة الأمان الاجتماعي مجموعة من الإجراءات المعوضة التي تهدف إلى تخفيف أثر الفقر على أكثر الجماعات ضعفًا ومساعدة الفقراء من خلال ضمان تزويدهم بالسلع والخدمات الأساسية وقد إحتوت شبكة الأمان الاجتماعي على نظام للدعم الذي غطى سلعًا غذائية أساسية ومصادر الطاقة وخدمات التعليم والعمل ولم يكن هذا النظام يستهدف الفقراء فقط كما أنه إعتمد كليا على تمويل الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى ما قدمته وزارة الشئون الاجتماعية ومخصصات وتحويلات نقدية للأسر الفقيرة كما أن بنك ناصر الاجتماعي يقدم قروضًا إستهلاكية بدون فوائد ويقدم للشباب قروضًا أخرى بأسعار فائدة مدعمة بالإضافة إلى جهود الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرامج شروق للتنمية الريفية وبرنامج مبارك للتكافل الاجتماعي(١٠).

**ومن خلال ما سبق سوف يتم عرض ثلاثه من متغيرات الدراسه وهي كالتالي :-

(١٢) اولاً: كفاءه شبكه الآمان الإجتماعي كأحد أليات مواجهه مشكلات الفئات الفقيره.
(١٣) *مفهوم الكفاءه .
(١٤) *مفهوم شبكه الأمان الإجتماعي .
(١٥) *أسباب نشأه شبكات الأمان الإجتماعي
(١٦) *تشكيل شبكه الأمان الإجتماعي في مصر .
(١٧) *الأسس المنهجيه لتشكيل شبكه الأمان الإجتماعي في مصر .
(١٨) *أهداف شبكه الأمان الإجتماعي في مصر .
(١٩) ثانياً : حق العمل كأحد أهم الحقوق الإجتماعيه والإقتصاديه.
(٢٠) *مفهوم حق العمل . * العمل في الآسلام .
(٢١) *أهميه حق العمل . * مجال نطاق حق العمل .
(٢٢) *أهداف ومؤشرات حق العمل .
(٢٣) *خصائص إستراتيجيه تطبيق الحق في العمل .
(٢٤) ثالثاً : الفقر كأحد أهم مشكلات المجتمع المصري.
(٢٥) *مفهوم الفقر ومفهوم الفئات الفقيره .
(٢٦) *التطور التاريخي لمشكله الفقر في مصر.
(٢٧) *أبعاد مشكله الفقر .
(٢٨) *أسباب مشكله الفقر في مصر .
(٢٩) * المشكلات المترتبة علي مشكله الفقر .
(٣٠) رابعاً: خاتمه الدراسة .
(٣١) اولاً :كفاءه شبكه الأمان الإجتماعي كأحد أليات مواجهه مشكلات الفئات الفقيره:-
(٣٢) ١-مفهوم الكفاءه : Efficiency Concept
(٣٣) *تعرف الكفاءه لغوياً بانها القدره علي العمل وحسن تصريفه .(١١)
(٣٤) *وعرفها معجم العلوم الإجتماعيه بانها القدره علي تحقيق النتيجه المقصوده طبقاً لمعايير محدده مسبقه وتزداد الكفايه كلما أمكن تحقيق النتيجه كاملاً أي تحقيق النتائج بأقل جهد ووقت وتكلفه- والوصول إلي أعلي حد ممكن .(١٢)

*وتعرف الكفاءه ايضاًهي معدل المدخلات بالنسبه للمخرجات ويركز معيار الكفاءه علي انها معيار إتجاه دائري صحيح يبدأ من المدخلات يمر بالعمليه التحويليه ثم المخرجات ويرجع مقياس الكفاءه إلي معدل التكلفه ويقاس هذا المعدل بالنسبه للعميل .(١٣)

(٣٥) *وتعرف الكفاءه بانها الدرجه التي بمقتضاها ينجح المشروع في علاقته بموارده .(١٤)
(٣٦) **ويمكن وضع تعريف إجرائي لمفهوم الكفاءه في ضوء الدراسه الحاليه :-
(٣٧) * مدي قدره شبكه الأمان الإجتماعي علي تحقيق أهدافها والمتمثلة في توفير فرص عمل مناسبة وذلك في ضوء الإستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحه بالشبكة وذلك طبقاً لمعايير محدده مسبقاً .

٢- مفهوم شبكة الأمان الاجتماعي :

(٣٨) ** شبكة الأمان الاجتماعي التقليدية :-

(٣٩) *ورد في قاموس Webster عن الشبك بأنه نوع من التداخل ونموذج للاتصالات الداخلية بين جماعة أو نسق معين، كما يتضمن الشبك تبادل المعلومات والخدمات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات (١٥) .

(٤٠) *ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية (الشبكة Net work) على أنها روابط رسمية أو غير رسمية بين الناس أو المنظمات التي تشترك في الموارد والمهارات والاتصال المباشر وتبادل المعلومات بين كل منهم(١٦).

(٤١) *وتعرف شبكة الأمان الاجتماعي بأنها مجموعة التدابير الرامية إلى مساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية على غدارة المخاطر وتحسين نوعية الحياة للأفراد الضعيفة.(١٧)

(٤٢) *وتعرف شبكة الأمان الاجتماعي بأنها مجموعة من البرامج التي تعمل على التخفيف من حدة الفقر على المدى الطويل بالنسبة لكثير من فقراء العالم وهي عبارة عن برامج السلامة العامة لحياة خالية من الفقر وتمارس هذه البرامج مع الفئات الأكثر عرضة للخطر.(١٨)

(٤٣) ** شبكة الأمان الاجتماعي الحديثة :

(٤٤) *تعرف شبكة الأمان الاجتماعي الحديثة على أنها آلية من آليات الأمان الاجتماعي المرحلية لتخفيف البؤس ومكافحة الفقر وتمكين بعض فئات المجتمع التي تضررت نتيجة العولمة والانتقال إلى اقتصار السوق وشبكات الأمان الاجتماعي ليست بديلاً عن أنظمة الضمان الاجتماعي التقليدية وإنما ممكنة لها وتعتمد على ثلاث برامج رئيسية وهي الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الطوارئ الاجتماعي وبرامج العمل الاجتماعي.(١٩)

*وتعرف أيضًا شبكة الأمان الاجتماعي الحديثة بأنها مجموعة من التدابير التي تحمي الفئات الأكثر تأثرًا من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتوجد على ثلاثة أنواع هي برامج العمل الاجتماعي وصناديق الطوارئ الاجتماعية وصناديق الاستثمار الاجتماعية ولكل نوع طبيعة خاصة وأهداف محددة ووسائل عمل وتختلف عن شبكة الأمان التقليدية.(٢٠)

**ومن خلال العرض السابق يمكن وضع تعرف إجرائي لشبكة الأمان الاجتماعي في ضوء الدراسة الحالية :

* شبكة قومية تهدف إلى ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة وإيجاد فرص للاستثمار والتأهيل والتشغيل وإتاحة فرص عمل للفئات الفقير الغير قادرة على إشباع حاجاتها الأساسية في المجتمع.

* يتم تنفيذها عن طريق حزمة من التدابير والإجراءات الخاصة بها.

٣- أسباب نشأة شبكات الأمان الاجتماعي:

تعتبر الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي السبب المباشر لنشأة شبكات الأمان الاجتماعي والتي مرت بثلاث مرحل انتهت بإنشاء شبكه الأمان الاجتماعي وتتمثل هذه المراحل في الأتي : –

المرحلة الأولى : إنكار الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وعدم الاعتراف بها:

يرى صندوق النقد الدولي أن ظواهر مثل البطالة والفقر والتفاوت في توزيع الدخل هي ظواهر محلية لا يتدخل فيها الصندوق وأن مؤسسات التمويل الدولية (الصندوق – البنك) لا تستطيع التدخل لإملاء أهداف ذات طبيعة اجتماعية كمحاربة الفقر وأن هذه القضايا الداخلية مسئولية حكومات الدول وأن أفضل الأساليب لمواجهة الآثار الاجتماعية هي استعادة النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات والعمل على تحسين كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية.

المرحلة الثانية : الاعتراف بالآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي:

أدى تجاهل الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح إلى فشل العديد من هذه البرامج في العديد من دول العالم، وصاحب تطبيق هذه البرامج غضب شعبي سرعان ما يتحول إلى أعمال عنف وهو المر الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وقد حدث هذا في مصر في يناير ١٩٧٧ عقب موجات متلاحقة من ارتفاع الأسعار نتيجة لبرنامج التثبيت المبرم مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٦ م، كما حدث في العديد من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وهذه الأحداث المتكررة صورة صندوق النقد الدولي باعتباره عدوًا للشعوب حيث دائمًا ما يطالب بخفض الدعم أو إنهائه وزيادة الضرائب ورفع الأسعار وتكوين النتيجة الطبيعية لهذا الغضب الشعبي هو وقف تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وهو ما أدى بالصندوق والبنك الدوليين إلى الاعتراف بالآثار الاجتماعية لبرامجها.

وبدأ الصندوق يساعد الحكومات في التعرف على الوسائل التي تحد من هذه الأثار وسمح الصندوق للدول المتفاوضة معه بعدد من السياسات التي تخفض من الآثار الاجتماعية لبرامجه الإصلاحية مثل السماح بزيادة الإنفاق على البرامج الصحية وخاصة الخدمات الصحية الأساسية أو برامج التحصين ضد الأمراض الشائعة ، كذلك سمح الصندوق بوجود بعض أنظمة الإعانات للحد من الآثار السلبية لدفع الأسعار بشرط استفادة الفقراء منها فقط.

المرحلة الثالثة : نشأة شبكات الأمان الاجتماعية:

رغم اعتراف الصندوق والبنك الدولي بالآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسماح للدول المتفاوضة معها ببعض الإجراءات التي تخفف من الآثار إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية ، وقد قام كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة ألا نهائي وبنك التنمية الأفريقي بالإضافة إلى اثنتي عشر هيئة دولية عام ١٩٨٧ بوضع برنامج لمواجهة هذه الآثار

وهو برنامج الأبعاد الاجتماعية للتكيف ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين إدارة السياسات الكلية والقطعية ووضع برنامج للعمل الاجتماعي وتنشيط التدريب والتنمية المؤسسية وذلك لتحقيق الهدف الأساسي وهو التخفيف من الفقر المصاحب لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ، وقد قام برنامج الأبعاد للتكيف بوضع إطار يعترف صراحة بالارتباط بين السياسات الاقتصادية الكلية وبين السلوك الفعلي على الصعيد الجمركي ووضع هذا البرنامج إستراتيجية لتوفير أسباب الرزق للفقراء أثناء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ومضمون هذه الإستراتيجية خمسة عناصر وهي :

- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال برامج التغذية والصحة والتعليم وهو رأس المال الوحيد المتاح للفقراء وذلك لمزيد من الرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة.
- زيادة الأصول الإنتاجية للأسرة الفقيرة رغبة في زيادة دخلها (إذا وجدت هذه الأصول).
- الارتفاع بعائد الأصول الإنتاجية للفقراء وذلك بإجراء تعديلات في الأسعار النسبية (هذا بافتراض أن سياسات تحرير الأسعار وهي جزء من برنامج التكيف الهيكلي تفيد الفقراء.
- تعزيز التوظيف مقابل أجر وخاصة لعمال الحضر وعمال الريف غير الزراعيين في القطاعات المنتجة لسلع التجارة الدولية ومساعدة الذين يعملون في قطاع السلع التي لا تدخل في التجارة الدولية (سياسة التصدير محل الاستيراد).
- تمكين الفقراء من حق التوسع في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروعات يكون مقرها المجتمع المحلي وتوفر لهم سيطرة أكبر على مصائرهم.
- وقد تم تطبيق هذه الأهداف من خلال آلية محددة وهي ما تعرف بشبكات الأمان الاجتماعي وقد أصبحت هذه الآليات جزءًا من برامج التكيف الهيكلي التي تبرم بين الدولة والبنك الدولي وأصبحت هذه الآلية هي المنوط بها مواجهة الآثار الاجتماعية ببرامج الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الرعاية الاجتماعية (٢١).
- ٤-تشكيل شبكة الأمان الاجتماعي في مصر :
- لقد تشكلت شبكة الأمان الاجتماعي في مصر وأصبحت جزءًا متكاملاً من طبيعة الحياة الاجتماعية المصرية وتتكون الشبكة من :
- (أ) نظام المعونة الاجتماعية للأسر المعدمة والذي يغطي حوالي (٢,٧) مليون مستحق.
- (ب) نظام العمالة المؤقتة والذي يغطي حوالي (٧٧٠) ألف مستفيد.
- (جـ) دعم المواد الغذائية والذي يستفيد منه حوالي (٨٧%) من السكان.

- (د) دعم استهلاك المياه والكهرباء ونظام التعليم العام والصحة العامة التي يستفيد منها كل السكان.
- يتضح من ذلك التكوين الخاص بشبكة الأمان الاجتماعي في مصر أن التكلفة الاقتصادية لهذه المكونات قدرت بحوالي ١٩% من الناتج المحلي ومن الواضح أن جزء كبير من تكاليف شبكة الأمان الاجتماعي كان على شكل دعم لأسعار السلع والخدمات وبطبيعة الحال فإن هذه الشبكة يستفيد منها كافة السكان بدون تمييز مما يضعف عنصر العدالة في التوزيع ويزيد من عبء تكلفتها على المجتمع (٢٢).

٥- الأسس المنهجية لتشكيل شبكة الأمان الاجتماعي في مصر :

- معالجة مسببات الفقر وظواهره المؤقتة.
- تكييف الدعم لخدمة الفئات المتضررة تحديدًا.
- فعالية الحماية ونفاذها إلى الحاجات الحقيقية للمستفيدين.
- عدم خلق هياكل إدارية إضافية وبيروقراطية جديدة.
- التركيز على إعادة تأهيل وتوزيع العمالة الفائضة في مجالات النشاط الاقتصادي(٢٣).

٦ – أهداف شبكة الأمان الاجتماعي في مصر :

- *حشد وتعبئة الطاقات البشرية حول برنامج الإصلاح وإسناده أثناء مرحلة التنفيذ.
- * إيجاد فرص عمل للعاملين والحد من تزايد مشكلة البطالة وانعكاساتها السلبية.
- * نشر ثقافة الإقراض الصغيرة والأصغر والمشروع الخاص.
- * توسيع المشاركة الشعبية في التنمية(٢٤).
- ثانياً حق العمل كأحد أهم الحقوق الإجتماعيه والإقتصاديه :-

١-مفهوم حق العمل : *Right of work concept:*

* ويقصد بحق العمل حق كل شخص في أداء العمل أو المهنة أو الحرفة التي تتفق مع قدراته واستعداده وتوفر له الكفاية اللازمة لمعيشته وحياته.

* ويعتبر الحق في العمل من أهم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للإنسان باعتباره حق إقتصادي إجتماعي مزدوج لأن العمل المنتج ليس مجرد حق إقتصادي يساعد على توفير الدخل فحسب بل هو في نفس الوقت حق إجتماعي أساسه حماية الإنسان من حالة التعطل التي تؤثر على وضعيته الاجتماعية وتؤثر سلبياً على معنوياته(٢٥).

* وأيضاً يعتبر الحق في العمل أول الحقوق التي يقرها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الذي صدر عام ١٩٦٦ وينحصر الحق في العمل على إتاحة فرص العمل وينصب الإهتمام هنا على الذين لا يتاح لهم فرصة العمل.

ويرتبط ذلك الحق في تكوين النقابات والاتحادات العمالية التي تتحدث باسمه والحق في التحرر من أشكال التعسف والإستغلال من جانب أرباب الأعمال وأن تراعي خلفياته الثقافية والاجتماعية في العمل(٢٦).

**وعلى ذلك يمكن تحديد تعريف إجرائي لحق العمل في ضوء الدراسة الحالية كما يلي:

* حق قانوني تسعى إليه شبكة الأمان الاجتماعي من خلال ما توفره من فرص عمل للفئات الفقيرة والتي يتم توفيرها من خلال تمويل مشروعات صغيرة ومشروعات متناهية الصغر وكذلك تنفيذ مشروعات تنمية مجتمعية وبشرية بهدف التخفيف عن كاهل محدودي الدخل ومكافحة الفقر وتحسين جودة الحياة .

٢-العمل في الإسلام :-

العمل في الإسلام حق للفرد وواجب عليه في نفس الوقت فالعمل فريضة دينية واجبة فبالإضافة إلى أنه بالإيمان فإنه من لزوم العمران، فالإنسان حيث استخلفه ربه الأرض فإن هذا الاستخلاف له غاية ومهمة، بها يجمع الإنسان في حياته بين العبادة والعمارة فالعبادة جاءت في قوله تعالى {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} [الذاريات: ٥٦] والعمارة وردت في قوله تعالى {هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها} [هود: ٦١] أي جعلكم عمار هل بحكم استخلافكم فيها وبحكم تمكينكم منها.

فالإسلام يجعل العمل سمة المسلم الصالح ومظهر تجاوبه مع رسالة الوجود وإنقياده لأمر الله وفقهه لطبيعة الدنيا وحقيقة الدين بل أن الإسلام يجعل كسب الإنسان هو ما يكسبه بيده قال (صلى الله عليه وسلم) «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده» وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده وسئل (صلى الله عليه وسلم) : أي الكسب أفضل؟ قال: عمل الرجل بيده وكل بيع مبرر.

فالإسلام لا يعرف التواكل والبطالة ولا يقرهما بل أن الأنبياء جميعاً كانوا يعملون كسباً للقوت لذلك كان تقدير الإسلام للعمل عظيماً، كما أن الإسلام يعلي من قيمة العمل حتى يصل إلى مرتبة الجهاد فكل عمل صالح ومبرر فهو في سبيل الله، وإذا كان العمل هو السبيل إلى الكسب فإن الإسلام ترك جميع أبواب العمل النافع الصالح مفتوحة للإنسان يدخلها من أي باب شريف فكل عمل يبلغ بالإنسان غاية ويحقق من ورائه نفعاً لا يؤذيه أو يؤذي الناس فهو عمل مبرر ويزكيه الإسلام ويجزي صاحبه فوجده العمل في الإسلام غير محدودة فهو يشمل كل أداء في أي مجال من مجالات الحياة من تجارة أو زراعة أو عمل يدوي أو حرفي أو عمل ذهني

وفكري أو تولى وظائف على أنواعها فكل جهد يبذل في عمل مشروع سواء مادي أو معنوي أو يجمع بينهما يعتبر عملاً في نظر الإسلام ذلك أن تصور الإسلام للعمل هو اعتبار جميع الأعمال النافعة ابتداء من حفر الأرض حتى رياسة الدولة داخله في نطاق العمل على تفاوت بينهما في النوع والمقدرة المؤهلة لها ولا يغض من قدر المرء في الإسلام نوع العمل الذي يقوم به والتاريخ الإسلامي يدلنا على نماذج من كبار العلماء والفقهاء كانوا يمتهنون مختلف المهن والأعمال الحرة المباحة بل وأن كان هناك بعض الصحابة الكرام يؤجرون أنفسهم لغيرهم للقيام ببعض الأعمال المباحة لقاء أجر معلوم.

وحرية العمل مكفولة في الإسلام فكل فرد له الحق في اختيار العمل المناسب وأن يباشر كافة أوجه النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي دون إكراه وليس في نصوص الشريعة الإسلامية ما يدل على خلاف ذلك الأصل، ذلك أن مبدأ حرية الإنسان في اختيار عمله يقوم على أساس الفطرة الإنسانية ويستند في تقريره مبدأ مسئولية الفرد عن كل تصرفاته ذلك المبدأ الذي قررته الشريعة للإنسان للمحافظة على كرامته وأدميته وبما لا يضر لمصلحة الجماعة فالإسلام يحترم الميل الفطري السليم في حرية الإنسان في اختيار العمل المناسب(٢٧).

٣- أهمية الحق في العمل :-

* يعاني الفقراء من صعوبة ضمان معيشتهم اليومي العادي لافتقارهم لمصدر دخل ثابت يكفي للإنفاق بسبب البطالة والعجز والعمالة الموسمية وضعف الأجور وتدني المهارات والقدرات أو العمل في بيئات غير آمنة وفي ظل ظروف خطره في الريف تعاني من عوامل تساهم في تدني دخولها ولكونها للبطالة منها ندرة امتلاك الأرض الزراعية وضعف أو صعوبة وسائل المواصلات وعدم وجود المخصبات والبذور والإفراط في استغلال الأرض بطريقة تجهدها بيئتها.

* لذلك تواجه جماعات الفقراء صراعات يومية لتوزيع مصادر دخلها وغذائها وفي الأرض والمنجم وفي أعمال مؤقتة موسمية.... بخلاف ظروفهم المأساوية هذا يعاني الفقراء من تعسف موظفي الأجهزة الإدارية الحكومية وأرباب الأعمال و حدودية أو ندرة الفرص المتاحة لهم ومن الاستغلال الجنسي لهن إن كان نساء أو أطفال

وذلك فإن سمات الفقر هنا عدم الأمان وعدم الضمان في الحياة اليومية وذلك فإن الحق في العمل الإنتاجي له دور مباشر في تحقيق إستراتيجية محاربة الفقر والحد منه بفاعلية وكذلك هذا الحق نوعي بمعنى أن تحقيقه يترتب عليه تحقيق حقوقاً أخرى مثل الحق في الغذاء والصحة

والمسكن ، وأشار إعلان الألفية لأهمية الحق في العمل الإنتاجي واعتبره ضمن أهم أهداف الألفية وبحلول سنة ٢٠١٥ م ينبغي ن يتاح لكافة الفقراء هذا الحق .

٤- مجال نطاق حق العمل :-

* ويتضمن هذا الحق توفير الأعمال المقبولة التي تحمي الفقراء وتوفر دخولاً مناسبة تغنيهم الاضطرابات المعيشية والاجتماعية ويقصد بالعمل الكافي: أن كل الناس لهم الحق في الوصول لفرص وظيفية تدر دخلاً مناسباً وذلك فإن هذا الحق ترتبط به أبعاد ثلاثة وهي:

* الحق في العمل. * حقوق في العمل لذاته .

* الحق في الحماية الاجتماعية المناسبة.

* يتضمن الحق في العمل بأجر والعمل الذاتي التشغيل والعمل المنزلي وأنشطة إدرار الدخل ويتطلب ذلك ضرورة تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والمادية الجسدية الملائمة لجميع البشر للوصول لهذا الحق.

* ولذلك فإن الحق في العمل يشمل على إتاحة الفرص للفرد للوصول للعمل المناسب بحسب مهاراته وقدراته دون تمييز (الحصول على الأصول والقروض) أيضاً حق الفرد في التمتع بمناخ وبيئة عمل في ظل ظروف مناسبة وصحية وأمنة والعمل لعدد محدود ومعقول من الساعات يومياً أو أسبوعياً والحق في الحصول على راحة أسبوعية والحق في التفاوض أو المساومة مع أرباب الأعمال.

* ويرتبط بذلك الحق في تكوين النقابات والاتحادات العمالية التي تتحدث باسمه والحق في التحرر من أشكال التعسف والاستغلال من جانب أرباب الأعمال وأن تراعي خلفياته الثقافية والاجتماعية في العمل.

* ويلتزم تطبيق هذا الحق أيضاً تصميم أو إنشاء آلية للأمان الاجتماعي المناسب لحماية العمالة خاصة الفقيرة في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية(٢٨).

٥-أهداف ومؤشرات حق العمل :-

الهدف الأول : التشغيل الكامل :-

-(المؤشرات) :-

* معدل التشغيل. * معدل البطاله .

الهدف الثاني : حق كافة العمال في الحصول على حد أدنى من الأجور

-(المؤشرات) :-

* نسبة العمالة الفقيرة (يكسبون دخلاً أقل من خط الفقر) .

* نسبة القوى العاملة التي تغطيها تشريع أو قانون خلال بطالتهم

الهدف الثالث : إزالة صور اللامساواة بين النوع في العمل ذاته

-(المؤشرات):-

* متوسط الجور للمرأة العاملة مقابل الرجل العامل وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.
* نسبة العمال الفقراء لإجمالي القوى العاملة.

الهدف الرابع : مكافحة استغلاله العمالة

-(المؤشر):-

* نسبة العمالة لإجمالي القوى العاملة

الهدف الخامس : عدم خضوع العامل للفصل التعسفي

-(المؤشر):-

* نسبة القوة العاملة التي يغطيها تشريع أو قانون يحميها ضد الفصل التعسفي.

٦- خصائص إستراتيجية تطبيق الحق في العمل :-

أي إستراتيجية تستهدف الحد من الفقر والتنمية وتستند للحق في العمل ينبغي أن تعمل على تحسين نوعية وجودة العمل للفقراء ومن خلال العمل على الحد من البطالة وزيادة مستوى التشغيل واتخاذ التدابير ووضع البرامج اللازمة للوصول لهذا الحق.

* ينبغي اتخاذ تدابير لتحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد وبطريقة تحقيق استدامة ونمو ذلك الاقتصاد خاصة لأن التوسع في الحق في العمل رهن بضرورة وجود نمو اقتصادي مما يخلق طلباً متزايداً على العمل
* وضع السياسات للتأكد من أن النمو في الإنتاج يرتبط بزيادة الطلب على العمل مما يعني في النهاية تقليص نسبة البطالة وإطلاق المبادرات الرسمية والحوافز للاستثمار الرأسمالي الكثيف للعمالة.
* تهيئة البيئة والمناخ والظروف لتمكين الفقراء خاصة الذين يعانون من فقر مدقع من الرجال والنساء على الدخول في سوق العمل(٢٩).

ثالثا: الفقر كأحد اهم مشكلات المجتمع المصري :-

١- مفهوم الفقر : *Poor concept* :-

* الفقر لغوياً : يدل على النقص والحاجة فالفقير إلى الشيء لا يكون فقيراً إلا إذا كان في حاجة إليه لغيابه تماماً أو لوجده دون الحاجة. (٣٠)
* ويعرف الفقر من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية: تبنت الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها الأولى حل مشكلات الفقراء والمعوزين من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنظام الاجتماعي الذي يقوم على مبادئ العدالة والمساواة والأخوة ولا يفرق بين الفرد والمجتمع

والفقر هو عدم المساواة الاجتماعية وعدم العدالة والإستغلال والضعف في بعض فئات المجتمع وإنه لابد للعمل على تحقيق الأخوة الإنسانية(٣١) .

* ويعرف الفقر من الناحية المجتمعة: المجتمع يفسر الفقر وفقاً للإحساسات و الأحكام والقيمة السائدة وبهذا الفهم يقسمون الفقراء إلى فئات متنوعة مثل فقراء أطراف المدن أو المتعلقين للمساعدات أو المنتمين إلى جماعات الفقراء وهذه النظرة تعتمد على طريقة حياة الفقراء تفسيراً للأسباب الكامنة وراء الفقراء الذي يعانيه الناس(٣٢) .

** ومن خلال ما سبق يمكن وضع تعريف إجرائي للفئات الفقيرة ضوء الدراسة الحالية :-

*المواطنون الذين يعانون من إنخفاض الدخل ومستوى المعيشة والذي يؤدي بدوره إلى ظهور مشكلات مجتمعية.

*هم تلك الفئة المستفيدة من الخدمات التي يقدمها المجتمع والتي توفرها شبكة الأمان الاجتماعي وهي خدمات متعلقة بالتشغيل وإتاحة فرص للعمل.

٢- التطور التاريخي لمشكلة الفقر في مصر :-

أ- عانت مصر من آثار الاستعمار المدمر مما زاد من حدة الفقر :-

إن مصر من الدول النامية التي عانت من الاستعمار من قبل الدول الغربية لأنها كانت المصدر الأساسي للمواد الخام التي تغذي الصناعات في الغرب وتمت الهيمنة على مصر من خلال الحروب وكذلك بعد استقلال مصر ظلت تابعة للدول الصناعية وكذلك نشطت المؤسسات المالية الدولية والعالمية لاستنزاف مواردها مما زاد من ظاهرة التبعية وانعكست هذه الممارسات على الفقراء مما نجم عنه انخفاض الدخل القومي وضعف الادخار والاستثمار والبطالة والأمية وانخفاض مستوى الصحة وازدياد أمراض الفقر إلى جانب ما سبق واجهت الدولة العديد من الأزمات الاقتصادية وهذا كله زاد من حدة الفقر(٣٣).

ب- زاد الفقر قبل ثورة يوليو ٥٢ حتى الستينيات :-

عانت مصر من تقلب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل ثورة يوليو ٥٢ بسبب سيطرة النظام الإقطاعي وكذلك إهمال الحكومة أحوال الفلاحين وكذلك الزيادة المستمرة في السكان وغيرها وبعد ثورة ١٩٥٢ م أنشأ الإصلاح الزراعي وصادر ممتلكات الأجانب وغيرها ورغم كل ذلك لم تحقق أهدافها المنشودة بل نتج عنها سوء توزيع في الدخل مما أدى إلى زيادة أعداد الفقراء وكذلك بالإضافة إلى حدوث نكسة ١٩٦٧ م وما أدت إليه من تدمير والاستعداد لحرب الاستقلال وإعادة البناء وغيرها وكل ذلك زاد من حدة الفقر(٣٤).

جـ- الفقر في مرحلة السبعينيات والثمانينيات : -

كان في خلال فترة السبعينات وخاصة عام ١٩٧٦ م حدثت بعض التغيرات ومنها السماح بتعدد الأحزاب وكذلك الانفتاح الاقتصادي وقد أدى ذلك إلى حدوث تغيير في المجتمع

المصري ثم أدى ذلك إلى تركيز الثروة في أيدي الأغنياء وكذلك زيادة الأعباء على الفقراء وكذلك تعتبر حقبة الثمانينيات وهي الأكثر على فقراء مصر بسبب انهيار صادرات هذه الدولة وارتفاع أرباح الديون مما أدى إلى زيادة حدة الفقر(٣٥).

د- الفقر في مرحلة التسعينيات وحتى الآن :-

وحيث أنه منذ عام ١٩٨٦ م انخفضت أسعار النفط وانخفض إيرادات قناة السويس وركدت التحويلات المالية من الخارج ونتيجة لذلك كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي أقل من ٥% ثم انخفض إلى حوالي ٢,٥% في عام ١٩٩٢ م وأنه في أوائل التسعينيات تأثر الاقتصاد تأثرًا شديدًا بأزمة الخليج نتيجة لانخفاض التحويلات المالية من المصريين العاملين في الخارج ونتيجة لذلك وصل معدل البطالة أكثر من ٣٠%.

وأنه في عام ١٩٩١ م اعتمدت الحكومة برنامجها للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لتبعد عن الاعتماد على القطاع العام وتخلق مزيدًا من الفرص بالقطاع الخاص وبدءوا يضعوا خططًا للخصخصة وهذه التدابير من أول وهلة أثبتت نجاحها الكبير في إعادة التوازنات في الاقتصاد الكلي فقد انخفض التضخم إلى أقل من ١٠% في عام ١٩٩٢ م وانخفض العجز في ميزان المدفوعات وبلغ في سنة ١٩٩١ م / ١٩٩٢ م الرقم المستهدف له وهو ٧% من الناتج المحلي الإجمالي غير أنه من السابق لأوانه للغاية الحكم على الأثر الاقتصادي في المدى الطويل ورغم كل ذلك إلا أن نظام الخصخصة أدى إلى زيادة معدل البطالة في مصر وأصبح مرتفع فقد يضطر إلى ما يقرب من ٨٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠ من العاملين إلى الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص ويتعرضون إلى مشكلات كثيرة مما أثر على زيادة مشكلة الفقر(٣٦).

٣- أبعاد مشكلة الفقر:-

**يمكن الإشارة لأبعاد مشكلة الفقر من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية : -

أولاً: البعد السياسي : يسهم التوزيع الجغرافي في التأثير على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك يرجع لقلة الموارد المتاحة للأفراد نظرًا لتركيبتها الجغرافية، أيضًا العوامل الأمنية وما يعتريها من تغيرات كالحروب التي تؤثر بشكل قوي على الاقتصاد لأنها تحول دون تقدم عجلة التنمية الاقتصادية وإيقاف أي نشاط أو استثمار في البلد وبالتالي تقل الموارد المتاحة لأفراد المجتمع وهذا يؤثر على مستوى المعيشة ويسبب تفشي ظاهرة الفقر، كذلك بعض السياسات في بعض المجتمعات وسوء التدبير للموارد وهذا بدوره ينعكس سلبًا على المجتمع.

ثانيًا: البعد الاقتصادي : ويندرج تحت هذا البعد ما يعتري النظام الاقتصادي من تقلبات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف العصور وعدم استغلال الثروات والإمكانات بالشكل الصحيح وما يطرأ على الجانب الاقتصادي من تغيير كالعولمة والخصخصة وغيرها، كل هذه العوامل وغيرها لها تأثير إيجابي أو سلبي على أفراد المجتمع ومستوى معيشتهم.

ثالثًا: البعد الاجتماعي : إن ظهور الطبقات الاجتماعية وتمركزها في أي مجتمع يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة لأن ذلك يسهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها كل بناء على طبقته ومستواه، وهذا يقلل الفرص في أوجه البعض باختزال الموارد والإمكانات المتاحة مما يؤدي بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة(٣٧).

٤ – أسباب مشكلة الفقر في مصر :-

ترجع أسباب الفقر في مصر إلى العناصر الآتية :-

- ارتفاع معدلات البطالة.
- سوء الحالة الصحية .
- حالات العجز الطبيعي.
- المشكلات العاطفية.
- ارتفاع التكاليف الطبية.
- إدمان المخدرات والكحوليات.
- نقض المهارات الوظيفية.
- انخفاض مستوى التعليم.
- إعالة النساء لبيوت بها أطفال صغار.
- التفرقة العنصرية.
- الطلاق أو الهجر أو موت أحد الزوجين.
- انخفاض مستوى معيشة محدودي الدخل.
- مشكلات الميزانية وعدم استغلال الموارد.

انعدام القيم الأخلاقية . (٣٨)

٥– المشكلات المترتبة على مشكلة الفقر :-.

هناك العديد من المشكلات الناجمة على انتشار الفقر فيما يلي :

- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وإنهياره ككل.

- انعدام أو تدني في مستوى الدخل.
- نقص وسوء التغذية والتي تؤدي إلى انتشار الأمراض.
- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.
- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.
- انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال لسداد احتياجات الأسرة.
- تدني مستوي الإسكان .(٣٩)

خاتمه الدراسه

تناولت هذه الدراسه ثلاثه متغيرات هامه تمثلت في: المتغير الأول وهو شبكه الأمان الإجتماعي كأحد أليات مواجهه مشكلات الفئات الفقيره حيث إستهدفت هذه الشبكه التي تتكون من عده مشروعات و صناديق إمتصاص الأثار الجانبيه لبرنامج الإصلاح وخصوصاً الأثار التي تحدثها علي الحياه المعيشيه للفئات الفقيره ، المتغير الثاني وهو حق العمل كأهم الحقوق الإقتصاديه والإجتماعيه للإنسان خاصه في ظل التغيرات الإقتصاديه الراهنه التي تمر بها البلاد من عدم توافر فرص عمل مما أدي الي تفاقم مشكله البطاله، المتغير الثالث وهو الفقر كأحد أهم مشكلات المجتمع المصري والناتج عن عدم تحقيق العداله في توزيع الدخول حيث مازالت التفرقه والتميز في بعض المجتمعات نتيجه الديانه، الجنس،اللون، ...الخ.

قائمه المراجع

(١) حسين عبد الحميد احمد رشوان : المشكلات الإجتماعيه"دراسه في علم الإجتماع التطبيقي"(الإسكندريه ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٠) ص ١٤١ .

(٢) هاله مصطفي السيد، طارق لبيب محمد: دور المنظمات الغير حكوميه في تمكين المرأه الفقيره للتعامل مع أليات سوق العمل (مجله دراسات في الخدمه الإجتماعيه والعلوم الإنسانيه، العدد٢٤، ج٣، ٢٠٠٨) ص١٠٨٣

(٣) الجهاز المركزي للتعبئه والأحصاء ، ٢٠١٣م

(٤) إبراهيم قويدر: دراسات في أنظمه الضمان الإجتماعي (بنغازي، ليبيا ، دار الكتب الوطنيه ، د،ن) ص ٩

(٥) أحمد عبد الكريم: حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنه (حلوان، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٥) ص٤١

(٦) الجهاز المركزي للتعبئه والأحصاء ، ٢٠١٣م

(٧) أحمد عبد الكريم: حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنه ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧

(٨) هشام حسن ، عزت الشيشيني: السكان والصحه الإنجابيه وتنظيم الأسره (القاهره ، جمعيه الديموجرافيين، ٢٠٠٤) ص ٦٣

(٩) محمد أحمد عبد الرحيم : تقدير حاجات الفقراء من الخدمات المجتمعيه للجمعيات الآهليه (مجله الدراسات في الخدمه الإجتماعيه والعلوم الإنسانيه ، العدد٢٣، ٢٠٠٧) ص ٤٠٦

(١٠) منى عطيه خزام : شبكه الأمان الإجتماعي و تحسين نوعيه حياه الفقراء (حلوان ، كليه الخدمه الإجتماعيه ، ٢٠١٠) ص ٤٧٨

(١١) مجمع اللغه العربيه: المعجم الوجيز(القاهره ، الهيئه العامه للمطابع الأميريه ،١٩٩٨) ص٥٣٦

(١٢) أحمد ذكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الإجتماعيه (بيروت ، مكتبه لبنان، ١٩٩٣)ص٣٨

(13) John. Hill Irwin: Organizational Behavior and management, University of Houston, 2002, p.30

(١٤) أماني عبد المقصود عبد الوهاب : الكفاءه الإجتماعيه لذوي الإحتياجات الخاصه (القاهره ، مكتبه الأنجلو المصريه ، جامعه الفيوم ،٢٠٠٨) ص١٣

(15)Webster's dictionary: deluxe encyclopedia edition, trident press, 1994,p:159

(١٦) سوسن عثمان عبد اللطيف: تنظيم المجتمع "الأجهزه المعاصره"(القاهره ،نبيل للطباعه،٢٠٠٥) ص١٠٢

(17)David A Hard Castle, Patricia R Powers: Community Practice theories and Skills for Social Workers, Oxford University Press, 2004, p: 294
(18)Amanda Smith Bausch: Foundation of Social Policy, Social Justice In human Perspective, Australia, Brooks Cole, 2009, p: 2
(19) Jose, Silver: Social Safety net assessments from central America Cross country, review of principal Finding, Social protection discussion paper series, 3the world bank. Washington, August 2003, p: 9
(٢٠) طارق فاروق الحصري:الآثار الإجتماعيه لبرامج الإصلاح الإقتصادي" البطاله،الفقر،التفاوت في توزيع الدخل" (المنصوره ، المكتبه العصريه للنشر والتوزيع ،٢٠٠٧) ص٣٥٦
(٢١) عبد الخالق عفيفي: شبكات الأمان الاجتماعي في مصر كآليات لتحقيق الأمن الإنساني للفقراء في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها المحلية (مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ٢٠١٠) ص ص: ٥٤ : ٥٧.
(٢٢) منى عطية خزام: شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، مرجع سبق ذكره ، ص: ٤٧.
(٢٣) سميرة إبراهيم دسوقي: إسهامات شبكة الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية حياة المرآة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية (بحث منشور ، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد ٣١ ، ج ٧، ٢٠١١) ص: ٣١٧٤.
(٢٤) منى عطية خزام: شبكة الأمان الاجتماعي وتحسين نوعية حياة الفقراء، مرجع سبق ذكره ، ص:٤٧
(٢٥) أحمد عبد الكريم: حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥
(٢٦) خليل عبد المقصود: الخدمه الإجتماعيه وحقوق الإنسان(القاهره ، المؤسسه العربيه للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩) ص ٩٤
(٢٧)محمد فتحي موسى: التربية وحقوق الإنسان في الإسلام (القاهرة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٦) ص ص: ١٠٥: ١٠٧.
(٢٨) خليل عبد المقصود:الخدمه الإجتماعيه وحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره ، ص ص٩٢:٩٤
(٢٩) المرجع السابق ، ص ص ٩٦:٩٧
(٣٠) أحمد ذكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الإجتماعيه (بيروت ، مكتبه كنعان ،١٩٨٢) ص٣٠٧

(٣١) حمدي عبد الحارس: دراسات وقضايا التنميه في مجال تنميه المجتمعات (الإسكندريه ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٠) ص ٨٨

(٣٢) محمد البدوي صافي: الرعايه الإجتماعيه ومكافحه الفقر(مجله الدراسات في الخدمه الإجتماعيه ، العدد٦ ،١٩٩٩) ص ٣٤١

(٣٣) المرجع السابق ، ص ٣٤١

(٣٤) عبد العظيم رمضان : الوثائق السرية لثورة يوليو (النصوص الكاملة لمحاضر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨) ص: ٣١

(٣٥)رمزي زكي : تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية (القاهرة ، دار المستقبل العربي للنشر، ط ١، ١٩٩٩) ص: ٢٠٨

(٣٦) تقرير التنمية البشرية : دراسة في التحرير الاقتصادي «مصر» (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣) ص: ٥٧

(٣٧) الضبعان محمد : ظاهرة الفقر (السعودية ، مجلس الشورى ، ٢٠٠٤) ص: ٥

(38) Charles Zastrow : Introduction to social and Social Welfare , New York , Thomson Publishing Company , Seventh Edition , 2000 , p: 138

(٣٩) الضبعان محمد : ظاهرة الفقر ، مرجع سبق ذكر ، ص: ٥